

الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً
مشروع دعم ومؤازرة جرحى انفجار مرفأ بيروت 2020

جرحى انفجار مرفأ بيروت

- الملف الصحي -

الوحدة الإعلامية

2022



الملف الصحي لجرحى انفجار بيروت الذين استجدت لديهم إعاقات - غياب رسمي ومحاولات
مدنية لملء الفراغ

إشراف: سيلفانا اللقيس

إعداد: عماد الدين رائف

وحدة الإعلام والدراسات في الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيا

2022

أولاً: مواجهة تداعيات الانفجار - ملفات جرحى الانفجار

ثانياً: الحالات/ جرحى الانفجار الذين استجدت لديهم إعاقات أو تطورت إعاقاتهم

ثالثاً: أين التقصير وما هي التحديات؟

رابعاً: توصيات تضمن الكرامة الإنسانية للجرحى المعوقين

أولاً: مواجهة تداعيات الانفجار

ملفات الأشخاص الذين استجدت لديهم إعاقات

يُقدّر لعدد من جرحى انفجار مرفأ بيروت أن يحملوا آثاره في أجسامهم طوال حياتهم، فقد قطع انفجار 4 آب/ أغسطس 2020 أيديهم أو أرجلهم، أو أفقدهم الحركة أو البصر أو السمع والنطق، وجعلهم رهائن مأساة مستمرة لكون الدولة اللبنانية سحبت يدها منهم بمجرد أن داوت بعض جراحيهم الخارجية على عجل إثر الانفجار، أخرجتهم من المستشفيات ولم تلاحظ أن إعاقاتهم دائمة وأنهم يحتاجون إلى الطبابة والدواء والاستشفاء والأجهزة التعويضية والمعينات الطبية... كل ما قامت به قبل عشرين شهراً، أنها ضمّتهم إلى رقم مدوّر مبهم مع تصريحها عن أن العدد الإجمالي للجرحى 6500.

مأساة المعلومات

بعد الإسعاف الأولي للجرحى ومغادرتهم المستشفيات من دون ضبط أوضاعهم الصحية من قبل وزارة الصحة، غدا من المتعذر إجراء مسح شامل لهم في ظل تعدد المنظمات والجمعيات التي أعلنت عن مشاركتها في أعمال الإغاثة ومسح الأضرار، ومن نافلة القول إن كثيراً من هذه الجمعيات ظهرت فجأة إثر الانفجار فقدمت بعض المساعدات والتقطت صوراً ثم اختفت بعد حصولها على التمويل من الجهات المانحة. إلا أن مأساة المعلومات كانت قائمة، وليست جديدة على المنظمات الحقوقية المعنية بالأشخاص المعوقين في لبنان، وخاصة على الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً (اتحاد المقعدين اللبنانيين سابقاً)، فقد كان يواجه مشكلة غياب الأرقام إثر كل عدوان صهيوني على لبنان

(1982، 1993، 1996، 2006) ويسعى إلى التواصل مع الجرحى المعوقين ليضمهم إلى مسيرته المطلوبة.

آلية الوصول إلى المعلومات

في ظل غياب إحصائيات شاملة عن الأشخاص المعوقين في لبنان، استنفر الاتحاد جهوده للعمل الميداني إثر الانفجار والتواصل مع الجهات التالية:

- استهداف 108 مختير، تجاوب منهم 57 مختاراً، وذلك للوصول إلى معلومات حول المصابين المعوقين والجرحى الذين يمكن أن تكون لديهم إعاقات.
- استهداف 32 مستشفى استقبلت جرحى الانفجار عبر الاتصال، وزيارة 12 منها، والحصول على معلومات عن 22 جريحاً.
- زيارة وفد اتحادي لوزارة الشؤون الاجتماعية بتاريخ 15 ايلول للتزود بمعلومات، ووزارة الصحة العامة والحصول على 3 لوائح للمصابين والذي عددهم 131، بالإضافة إلى لائحة بـ 1222 جريحاً دخلوا المستشفى جراء الانفجار، وتحليل هذه اللوائح. والتواصل مع مراكز الخدمات الإنمائية للحصول على المزيد من المعلومات. ذلك بالتوازي مع إعلان وزارة الشؤون الاجتماعية عن عملها على مسح لتقييم أوضاع نحو 5700 مصاباً.
- الحصول على بيانات الصليب الأحمر اللبناني وتحليلها.

في البيانات

بناء على المعلومات المتوفرة، والزيارات الميدانية اليومية لفريق برنامج الطوارئ في الاتحاد (137 زيارة ميدانية، معاينة 513 مكاناً، إجراء عشرات المقابلات)، وفتح الباب أمام استقبال الاتصالات الهاتفية عبر الإعلان عن تقديم المساعدات، وكذلك فتح باب التطوع، واستقبال الاتصالات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، جمع فريق البرنامج بيانات عن 340 متضرراً جراء الانفجار، كانت نتائج بياناتهم كالتالي:

1. توزع المتضررين جندريا

توزع الـ 340 شخصاً كالتالي: 216 ذكراً، و121 أنثى، وثلاثة أشخاص غير محدد الجنس.

2. توزع المتضررين من حيث التبعية

توزع الـ 340 متضرراً كالتالي: 315 لبنانياً، و20 سورياً، و4 فلسطينيين، وشخص واحد من تابعة أخرى.

3. توزع الأشخاص المتضررين وفق المناطق اللبنانية

توزع الـ 340 شخصاً جغرافياً على المناطق التالية: بيروت 291 شخصاً، البقاع 40، جبل لبنان 6، الشمال 2، وشخص واحد في الجنوب.

4. أنواع الإعاقات لدى الأشخاص المتضررين

توزع الأشخاص المتضررون الـ 340 كالتالي: أصحاب الإعاقة السمعية 19 شخصا، الذهنية 33، الحركية 213، البصرية 21، الأشخاص المتعددو العوق (إعاقتان أو أكثر) 14. وكذلك تبين أن عدد الجرحى المستهدفين من قبل البرنامج الذين كانت لديهم إعاقات مؤقتة هم 39.

ثانيًا: الحالات/ جرحى الانفجار الذين استجبت لديهم إعاقات

بناء على ما تقدم، رصدت فرق برنامج الطوارئ في الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيا نحو ألفي شخص أصيبوا بجروح مختلفة بالانفجار، وتابعت نحو 340 شخصا صارت لديهم إعاقات مختلفة، وتدخلت بشكل مباشر مع اثنين خمسين منهم. نعرض فيما يأتي لموجز عن كل حالة من الحالات التي استدعت تدخلا من قبل البرنامج:

1. م. د. (42 سنة)، صار لديه بتر في الرجل اليمنى وتشوه في اليد اليمنى، وإعاقة بصرية كاملة في العين اليسرى وإعاقة بصرية جزئية في العين اليمنى. تمنعه إعاقته من العمل والتنقل باستقلالية، بالإضافة الاعتناء بالذات (دخول الحمام، الاستحمام، استخدام الهاتف...). وتؤثر على دوره الاجتماعي كوالد لثلاثة أطفال. استطاع فريق البرنامج تأمين احتياجاته عبر مبلغ مادي.
2. الطفلة س. ح. (5 سنوات)، بات لديها كف بصر جزئي جراء إصابتها في الانفجار، ما يؤثر على الدراسة وحياتها الاجتماعية.
3. ك. ب. (67 سنة)، أصيب في يده اليسرى (تمزق أوتار)، لديه نتيجة ذلك إعاقة دائمة إذ لا يستطيع تحريك يده، كما أصيب في الركبة اليمنى والكتف الأيمن، وهو لا يزال يحتاج لعلاج فيزيائي كهربائي ليده اليسرى ويداوي الأوجاع بكتفه وركبته اليمنى بالبندول.
4. د. ب. أصيبت في رقبتها وظهرها في الانفجار، وهي بحاجة لصورة سكاكر ومعالج نفسي لتخطي هذه المرحلة. الاحتياجات المادية: تغطية العلاج الفيزيائي الكهربائي.
5. ف. س. (24 سنة)، أصيب في عينه اليسرى. لا يستطيع الرؤية بها، وهي بحاجة لترميم شبكة في مركز العيون التخصصي.

6. ج. غ. (57 سنة)، أصيب في انفجار بيروت (بتر في الرجل اليمنى من تحت الركبة). خضع لأربع عمليات جراحية، وأجرى 80 جلسة علاج فيزيائي. الاحتياجات المادية: يحتاج لعملية جراحية للكتف تكلفتها \$950 وأدوية.
7. ا. هـ. (60 سنة)، أصيب في رأسه، أذنه، ويده اليسرى. لديه إعاقة دائمة في يده اليسرى وهو بحاجة لأدوية مزمنة بسبب الإصابات. الاحتياجات المادية: أدوية وترميم المنزل.
8. ب. م.، إيراني الجنسية. أصيب في الانفجار. لديه كسور في اليد اليمنى، واليد اليسرى لا يستطيع تحريكها بسبب شظايا فيها، ما ينعكس سلباً على مهاراته الحياتية (اعتناؤه بذاته وقدرته على إتمام عمله)، ركبته اليمنى متضررة، يستخدم وولكر للتنقل، في رجله أوتار مقطوعة بحاجة لعلاج فيزيائي. الاحتياجات: علاج فيزيائي دائم في هذه المرحلة.
9. ج. أ. ش.، لديه إعاقة سمعية سابقة زادت مع الانفجار، أصبح بحاجة ماسة إلى سماعات ليستطيع التواصل اللفظي مع الآخرين، وبحاجة إلى ماكينة تنفس بسبب نقص الأوكسجين في جسده ما يعرضه لخطر فقدان الوعي.
10. ن. ا. (65 عاماً)، بات لديها شلل في الرجل اليسرى، وأصيبت بكسر في الورك، وهي بحاجة إلى معينات طبية دائمة بسبب الكسور، وبحاجة لعلاجات لفترة طويلة. الاحتياجات: أجريت لها عملية جراحية في الوجه، كلفتها 7500000 ل.ل.
11. أ. ك.، سوري الجنسية. لديه شلل في الرجل اليمنى جراء الانفجار، ويواجه عدة صعوبات في حياته اليومية إذ لا يستطيع صعود الدرج أو التنقل بشكل مستقل، ويتعب عند استخدام المعين الطبي لفترة طويلة.
12. ح. ع.، صارت لديه إعاقة سمعية بسبب قربها من مكان الانفجار، ما أثر على عمله وحياته اليومية. بحاجة إلى سماعة دائمة ليستطيع تواصل مع الآخرين.
13. ر. م.، أصيبت في الوجه، وبتمزق في أوتار اليد اليمنى والأصابع، وبتمزق في الأوتار تحت كوع اليد اليسرى. تستخدم معينات طبية ولا تستطيع أن تغلق يدها أو تقوم بأي مهارات حياتية.

14. ع. م.، استجد لديه شلل سفلي جراء الانفجار. أقام في مركز بحنس للتأهيل، لحاجته بشكل دائم للعلاجين الانشغالي والفيزيائي. توفي بعد نحو سنة ونصف على الانفجار.
15. ع. ع. (19 سنة) باتت لديه إعاقة جراء الانفجار. مكث مدة طويلة تحت الأنقاض، واحتاج إلى سبع ماكينات أوكسجين قبل إخراجها. لديه شلل في الرجل اليمنى. خضع لعلاج فيزيائي دائم. انتقل في المرحلة الحالية إلى أميركا بانتظار إجراء عملية زراعة أوتار في رجله.
16. **الطفل ش. ب.** (3 سنوات)، كانت لديه إعاقة من قبل (شلل دماغي وبطء في النمو). تسبب الانفجار بإعاقة سمعية كلية، وفقد قدرته على التواصل مع الآخرين لفظيًا. بحاجة إلى معينات طبية بسبب الشلل الدماغي والبطء في النمو. الاحتياجات الحالية: يحتاج إلى أدوية ومكملات غذائية ومعينات طبية.
17. م. ع. (36 سنة)، أصيبت في رجلها اليسرى فأحدثت الإصابة لديها إعاقة حركية. وهي بحاجة لعملية فك سيخ في الرجل اليسرى. الوضع الحالي: تنتظر تأمين المبلغ المطلوب للعملية الجراحية.
18. ع. ب. أدت إصابته في الانفجار إلى بتر في رجله اليسرى. كما تعرض لأزمة قلبية خلال هذه المرحلة ما استدعى دخوله المستشفى بشكل طارئ. الاحتياجات: تغطية تكاليف الأدوية والمستشفى، وإجراء عملية قلب مفتوح.
19. د. س. (36 سنة)، لديه تصلب لويحي. أصيب بجروح ورضوض بالانفجار. تدهور وضعه الصحي بسبب عدم توفر الأدوية.
20. ج. ح. (40 سنة)، صار لديه شلل سفلي جراء الانفجار. يحتاج إلى عناية صحية مكثفة بسبب العقور والالتهابات في جسمه. الاحتياجات: علاج فيزيائي، وتغطية تكاليف المستشفى، والمتابعة مع وزارة الصحة لتأمين غرفة له، وتلقي العناية اللازمة من قبل المتخصصين.
21. س. ب. (40 سنة)، أصيب في الانفجار بتمزق أوتار الرجل اليسرى، كما تضررت صفيحة الدماغ وعينه اليسرى. أجريت لديه عمليتان جراحيتان في الرجل والرأس، وهو اليوم بحاجة إلى إجراء عملية في عينه اليسرى.

22. م. ن. (43 سنة)، أصيب بجروح بالانفجار، ما أدى إلى بتر رجله بسبب مرض سيلان الدم، وهو بحاجة إلى جهاز تعويضي، وأدوية دورية، وفحوصات طبية.
23. خ. ذ. (52 سنة)، أصيب بتمزق في عضلة ساقه اليسرى، باتت حركته محدودة بسبب الإصابة ما تسبب له بإعاقة حركية. الاحتياجات: أدوية وحفازات.
24. ع. ل. (70 سنة)، جرح في الانفجار. وقع وكسر وركه وهو بحاجة لعلاج فيزيائي وحفازات.
25. ف. ت. (54 سنة)، تضرر جهازه التعويضي بالانفجار. الاحتياجات: إجراء صورة مغناطيسية تكلفتها أربع مئة ألف ليرة.
26. م. ح. (38 سنة) أم لرضيعة، تمزقت أوتار يدها اليمنى وأصيبت عينها اليمنى بالانفجار. تحتاج إلى عملية لعينها لتغيير العدسة، وعملية ليدها، ومعينات طبية للعين، ومعين طبي ليدها، بعض الفحوصات بسبب عدم قدرتها على تحريك يدها.
27. ش. م. (14 سنة)، لديه شلل رباعي. كسرت ساقه اليسرى. كان يحتاج إلى معينات طبية ومساعدة نقدية وكرسي متحرك صغير. وفر البرنامج جميع الاحتياجات.
28. أ. م. (53 سنة)، لديها بتر في ساقها اليمنى نتيجة مرض السكري من قبل. أصيبت في قدمها اليسرى بالانفجار ما أدى إلى بتر أصابع القدم، كما أصيبت باكتئاب شديد. الاحتياجات: أدوية، ومتابعة اجتماعية ونفسية.
29. ف. ب. (59 سنة)، لديها اختلاف في طول الساقين، ما يؤثر على ساقها اليسرى. كسر عصبها في الانفجار، وأصيب بكسر في محجر عينها اليسرى بسبب الزجاج. لديها ثلاثة أطفال (طفلان منهم معوقان): إ. ب. (30 سنة)، لديه إعاقة جسدية قبل الانفجار، و. ج. ك. ب. (29 عامًا)، مصاب بكسر في الجمجمة بسبب الانفجار. الحاجات الحالية: أدوية وعلاج تأهيلي.
30. الطفلة أ. ف. (8 سنوات)، لديها ضمور عضلي. أثرت الصدمة الناجمة عن الانفجار على قدرتها على التواصل الشفهي مع الآخرين. لديها صعوبة في النوم ليلاً. كانت بحاجة إلى معينات طبية، وحفازات، وأجهزة مساعدة. زودها البرنامج ببعض الأجهزة المساعدة. الاحتياجات الحالية: حليب وحفازات.

31. ب. ص. أصيبت يدها في الانفجار ما أدى إلى تمزق أوتارها. الاحتياجات الحالية: علاج فيزيائي.
32. س. د. لديها تصلب لويحي. بحاجة إلى مستلزمات طبية وحفاضات، وأدوية لمرض مزمن غالية الثمن.
33. ر. ح. لديها ضمور عضلي وتشوه في العمود الفقري. تضرر كرسيها المتحرك في الانفجار. تحتاج إلى استبدال كرسيها المتحرك وإلى مواد النظافة، وحفاضات، وأدوية لمرض مزمن غالية الثمن.
34. ع. ع. (26 سنة)، باتت لديه إعاقة سمعية جراء الانفجار، وتمزق في أوتار الرجل اليسرى. يحتاج إلى إجراء عملية جراحية في أذنه الوسطى.
35. ز. ز. ق. (25 سنة)، لديها إعاقة ذهنية مع ضعف المهارات الحركية. أصيبت بجروح خارجية وصدمات شديدة أدت إلى ارتداد نفسي جسدي، ما أثر على حركتها وقدرتها على أداء الأنشطة اليومية، مثل الذهاب إلى المرحاض. تحتاج إلى معينات طبية لعلاج الصدمة، وإلى حفاضات ومعقمات.
36. ر. ح. لديها شلل دماغي. أصيبت بصدمة نفسية شديدة في الانفجار. الحاجات الحالية: كرسي متحرك وحفاضات.
37. ع. ر. (28 سنة)، لديه مرض الصرع من قبل. باتت لديه منذ وقوع الانفجار تشنجات متكررة وشديدة في ساقيه وذراعيه. يحتاج إلى معينات طبية وأدوية وعلاج فيزيائي.
38. أ. ش. (38 سنة)، فقدت عينيها في الانفجار، وباتت لديها إعاقة في يدها اليسرى بسبب تمزق الأوتار. تسبب الانفجار في تشويه وجهها. عانت من صدمة نفسية شديدة. تحتاج إلى العديد من العمليات، والمعينات الطبية والمساعدة النقدية. أمن لها البرنامج العلاج الفيزيائي عبر نظام الإحالة.
39. أ. ع. (6 سنوات)، مصاب بالصرع. بسبب الانفجار، باتت نوبات الصرع شديدة وأضعفت قدرته على المشي. وبسبب تدمير منزل العائلة، فقد كل أدويته، ما زاد من تفاقم حالته الجسدية. يحتاج إلى فحوصات طبية وأدوية.
40. س. ش. (60 سنة)، أصيب بضرر في عموده الفقري أحدث لديه شللاً نصفياً. يحتاج إلى معينات طبية وأجهزة مساعدة، حفاضات، وكرسي متحرك.

41. ب. ع. لديه ضعف في السمع وإعاقة في النطق من قبل. قللت صدمة الانفجار التي تعرض لها من قدرته على التواصل غير اللفظي مع أفراد عائلته. أمّن له البرنامج سماعة للأذن.
42. **الطفل م. ح. (11 سنة)**، لديه إعاقة ذهنية من قبل. أصيب بجروح خارجية متعددة بسبب الزجاج المحطم وبصدمة شديدة. بات عدوانياً تجاه الآخرين، كما أدت الإصابات والصدمات إلى مضاعفات نفسية جسدية تشمل تنميل في جسده وصعوبات في المشي. يحتاج إلى معينات طبية وإلى الدعم الاجتماعي ومعقمات وحفاضات، وعلاج نفسي طويل الأمد.
43. ح. ع. ح. (23 سنة)، سوري الجنسية. أصيب بخلع وتمزق في أوتار كتفه اليسرى. بعد خضوعه للعمليات الجراحية اللازمة، لا يزال بحاجة إلى جلسات إعادة التأهيل. لا يزال غير قادر على تحريك ذراعه اليسرى فوق ارتفاع معين بسبب الألم في كتفه. يحتاج إلى معينات طبية. وفر له الاتحاد جلسات علاج انشغالي. الحاجات الحالية: جلسات علاج فيزيائي.
44. ن. ش. (44 سنة)، لديها إعاقة ذهنية وضعف في المهارات الحركية من قبل. أصيبت بصدمة شديدة، وهي الآن تعاني من سلس البول وتزايد عدوانيتها تجاه الآخرين. الاحتياجات الحالية: معينات طبية وعلاج نفسي.
45. **الطفلة ع. ح. (5 سنوات)**، لديها إعاقة ذهنية. اثناء الانفجار تعرضت لعدة صدمات ونوبات ليلية وهي في توتر دائم. وفر الاتحاد لها جلسات علاج انشغالي. الحاجات الحالية: جلسات علاج انشغالي.
46. **الطفلة م. ف. (13 سنة)**، لديها تشوه خلقي في اليد اليمنى. تعرضت لجروح وصدمة جراء الانفجار. وفر لها الاتحاد جلسات علاج فيزيائي وانشغالي. الحاجات الحالية: جلسات علاج نفسي وانشغالي.
47. س. ز. (22 سنة)، لديها إعاقة ذهنية (تثلث في الصبغية). أصيبت في الانفجار بجروح وتعرضت لصدمة. وفر لها الاتحاد عدة خدمات. الاحتياجات الحالية: حفاضات.
48. ع. ف. (32 سنة)، أصيب في الانفجار بتمزق في أوتار يده اليسرى. الحاجات الحالية: تقييم لحالة لليد وتحديد طبيعة العلاجات التي يحتاجها.
49. م. ب. (37 سنة)، لديه ضمور عضلي. تضرر بشكل كبير في الانفجار. وفر له الاتحاد العلاج الفيزيائي والانشغالي وبعض المواد الطبية. الحاجات الحالية: لا يوجد.

50. ا. خ. (36 سنة)، لديه إعاقة سمعية جزئية من قبل. أصيب في الانفجار فبانت إعاقته السمعية كلية. وفر له الاتحاد خدمات وسماعة. الحاجات الحالية: لا يوجد.
51. س. د. (80 سنة)، لديه شلل نصفي من قبل. تضرر كثيرًا في انفجار بيروت. وفر له الاتحاد معينات طبية وعدة خدمات. الاحتياجات الحالية: ماكينة ضغط بسبب تدهور الوضع الصحي والنفسي.
52. أ. ح. تحطم وجهه ووركه في الانفجار. باتت لديه إعاقة دائمة. وخضع لسلسلة عمليات في الوجه والعينين على نفقته بفضل التضامن الاجتماعي والمسألة مستمرة. إلى جانب ذلك زوجته، تعاني من مرض السرطان وهو المعيل لها. يحتاج إلى متابعة صحية لمدى طويل.

تحليل البيانات

احتياجات لم تلَبَّ

يظهر من خلال عمل فريق برنامج الطوارئ بشكل عام، ومن خلال متابعته الحالات بشكل خاص، واقع التخطيط الذي مرت به الوزارات المعنية إثر الانفجار، وأنه لم تجر محاولات جدية لتحليل الاحتياجات لتلبيتها. وكان من الملاحظ إغراق بعض الحالات بالمواد الغذائية والمعينات التي لا يحتاجونها، ولم يتلقوا العناية الصحية اللازمة أو الأجهزة التعويضية أو المعينات الطبية، ما جعلهم يعيشون مرحلة من الصدمة واليأس بسبب عدم تلبية الأولويات. ومن الجدير بالذكر أنه، ولغاية إعداد هذا التقرير، لا يزال عدد من الجرحى المعوقين خارج منازلهم التي فقدوها جراء الانفجار، والتأخير ناتج عن عدم معرفتهم بالمؤسسات والجمعيات التي دعمت ترميم المنازل وعدم قدرتهم على تغطية تكاليف الترميم، وقد فاقم ذلك من أوضاعهم الصحية.

وقد طالت ملاحظات الفريق عددًا من الجوانب التي يستحسن إلقاء الضوء عليها، منها:

1. غياب الوزارات المعنية عن السمع

بعد الانفجار، استجبت لدى عدد كبير من الجرحى إعاقات. كانت وزارة الشؤون الاجتماعية غائبة عن السمع كليًا. لدينا أشخاص اضطروا إلى إجراء وساطات لاستصدار بطاقات الإعاقة، وهي من حقهم الطبيعي، إلا أن موظفي الوزارة ومصلحة شؤون المعوقين إما أنهم لم يتواجدوا في أماكن عملهم أولاً يردون على الاتصالات الهاتفية. وقد وردتنا شكاوى كثيرة من جرحى الانفجار أنهم حاولوا مرارًا وتكرارًا ولم يستطيعوا التواصل مع موظفي الوزارة. ولما لجأ هؤلاء الأشخاص إلى برنامج

الطوارئ في الاتحاد، تواصل فريق البرنامج مع موظفين في الوزارة عبر العلاقات الشخصية والمباشرة، كي يحددوا مواعيد للجرحى المعوقين لاستقبالهم، وقد استهلكت هذه المهمة وقتاً طويلاً كذلك. مثال ذلك حالة الجريح المعوق سالم بكري، حيث اضطر للانتظار نحو خمسة أشهر حتى حصل على هذه البطاقة، على الرغم من أن حالته صعبة جداً وبحاجة إلى متابعة من وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية معاً. ففي وزارة الصحة، وبعد محاولات كثيرة بدون أي جدوى، حولوه إلى مستشفى خلف الحبتور في عكار، حيث قبلوا بإجراء عملية جراحية له. فقد أثر الإهمال والفساد المستشري في المستشفيات على وضعه الصحي، فكاد بكري أن يفقد رجله. إلا أن التواصل من قبل البرنامج مع مكتب وزير الصحة، وتدخل مستشار الوزير جوزف الحلو الذي تواصل مع طبيب من معارفه، وبعد محاولات كثيرة حوّل بكري إلى هذا المستشفى. وكان قد اقتضى ذلك تواصل متكرر من الاتحاد بمكتب وزير الصحة، الذي حول الملف إلى الحلو، الذي بدوره حول الملف إلى هذا المستشفى في عكار، والذي يبعد أكثر من مئة كيلومترا عن العاصمة بيروت، لإجراء عملية جراحية. وهذه العملية خطوة واحدة من عدة خطوات في مسار متابعة الوضع الصحي للجريح بكري. في الوقت نفسه، بلغت موازنة وزارة الصحة المخصصة لهذا المستشفى أربعين مليون ليرة لبنانية فقط، ما يكشف أن هذا المستشفى الواقع في منطقة نائية لا يحصل كذلك على حقوقه من قبل وزارة الصحة العامة لتغطية المرضى الذين يعالجون فيه على حساب هذه الوزارة. حالة سالم بكري، عينة من خمسين جريحاً لم يتمكنوا من الحصول على بطاقة وزارة الشؤون بسهولة، وبدون تدخل ووساطات.

2. احتكار الخدمات من قبل عدد من الموظفين

"لاحظت الأمر في مراكز الرعاية الصحية الأولية، فبعدما تابعنا ملفات الأشخاص المحتاجين إلى العلاج والمعينات الطبية والصحية، كنا نتواصل مع الجرحى المعوقين الذين توزعوا في مناطق مختلفة من لبنان، وكان رد هذه المراكز أن المعينات الصحية غير متوفرة، على الرغم من معرفتنا بوجود هذه المعينات، وكان علينا المتابعة والتواصل لمدة أسبوعين أو أكثر ليحصل الجريح المعوق

المرسل من قبلنا على أي خدمة من هذه المراكز. وكانت اتصالاتنا تستهدف الممول، والمسؤول المتابع من قبله في كل مركز على حدة، فيحصل الجريح المعوق على الخدمة في الأسبوع الثالث على أقل تقدير"¹.

3. انعكاس الأزمة الاقتصادية على الصحة

أثرت الأزمة الاقتصادية والمعيشية العاصفة بلبنان على الصحة، وبشكل مباشر على الأدوية التي اختفت من الصيدليات وبيعت في السوق السوداء بأسعار خيالية. وكانت تزداد هذه الأزمة حدة مع كل تلويح برفع الدعم عن الأدوية وصولاً إلى رفعه بالتدريج لكنها لم تجد طريقها إلى الحل على الرغم من تضاعف أسعار الأدوية مرات كثيرة. وكان الخيار متاح أمام فريق عمل برنامج الطوارئ في الاتحاد هو التواصل مع الوزير أو مكتبه في كل مرة يقتضبه الأمر أن يمد فيها الجرحى المعوقين بالأدوية اللازمة، بالتوازي مع التواصل مع الشركاء في المجتمع المدني والقطاع الخاص لتأمين المبالغ اللازمة لتغطية فواتير الأدوية. كما اقتضى الأمر كذلك دعم عدد من العمليات الجراحية والاستشفاء، وكان على الاتحاد تأمين المبالغ اللازمة، وذلك لأن كل شخص قبل الدخول إلى المستشفى عليه أن يؤمن أجرة يد الطبيب بالدولار النقدي، وشراء المستلزمات الطبية المتعلقة بالعملية الجراحية بالدولار كذلك. ويحمل هذا الملف تحديات كبيرة جداً لفريق العمل ليتمكن جرحى الانفجار أن يستفيدوا من خدمة الاستشفاء وإجراء العمليات الجراحية المطلوبة.

4. حرمان الجريح المعوق من الإنتاج وتغطية الفاتورة الصحية بنفسه

¹ برنامج الطوارئ/ مشروع الإغاثة 2020/ شهادة عامل ميداني.

بعدما أهملت الدولة جرحى الانفجار، وأقصتهم ولم تلحقهم بجرحى المؤسسة العسكرية، وبعدها حرمتهم من التغطية الصحية والطبابة والاستشفاء والدواء، لم تلحظ أن كثيرين من الجرحى فيما لو استطاعوا متابعة أشغالهم التي توقفت بفعل الانفجار، يمكنهم أن يغطوا جانبًا من الفاتورة الصحية لو تسنى لهم استعادة هذه الأشغال ومصادر الرزق والإنتاج. ويعتبر هذا الملف من الملفات الشائكة التي عمل عليها الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين عبر اللجان والتبرعات المحلية والدولية في المشاريع المتعلقة بالإغاثة وبالنهوض لإدراج هذه الفئة من الأشخاص ضمن المستهدفين بتقديرات المشاريع. وقد تسنى له ذلك بعد نحو سنة ونصف السنة من العمل.

ثالثاً: أين قصرت وزارة الصحة العامة؟

1. تأثير عدم إلحاق جرحى الانفجار بجرحى المؤسسة العسكرية وتركهم للقانون 2000/220

بعد نحو ثلاثة أشهر على انفجار مرفأ بيروت، أصدر المجلس النيابي اللبناني قانوناً من مادة واحدة، اعتبر فيه أن "الأشخاص المدنيين الذين استشهدوا في انفجار مرفأ بيروت هم شهداء في الجيش اللبناني، يستفيد أصحاب الحقوق من تعويضات ومعاشات تقاعد جندي استشهد أثناء تأدية الواجب، كذلك يعتبر الأشخاص الذين أصيبوا بإعاقة كاملة أو جزئية من جرّاء الانفجار المذكورون، مشمولين مدى الحياة بالتقديرات الصحية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كما من الحقوق والإعفاءات التي يستفيد منها أصحاب الاحتياجات الإضافية التي أقرّت بموجب القانون رقم 220 المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الإضافية".

وبذلك يكون المشرع اللبناني قد ميّز بين ضحايا انفجار المرفأ، لاسيما وأن القانون 2000/220 الخاص بحقوق الأشخاص المعوقين في لبنان، كان قد مضى على صدوره أكثر من عشرين عاماً من دون تطبيقات تذكر في مجال تغطية الفاتورة الصحية. فإن اعتبار أنّ الخدمات للأشخاص المعوقين موجودة في القانون 2000/220 غير صحيح لأنه قانون منتهك ولا يطبق ولا يتضمن راتباً تقاعدياً ولا الحقوق التي تليق بحجم الأضرار التي حصلت لهؤلاء الأشخاص جرّاء الانفجار. وأكد الاتحاد في أكثر من وقفة مطلّبية إلى جانب جرحى الانفجار على ضرورة إلحاق جرحى الانفجار الذين استجّدت لديهم إعاقات بجرحى المؤسسة العسكرية، وهذا التمييز يعني أن الدولة لن تقدم شيئاً لجرحى الانفجار، فهم بالنسبة إليها مجرد أعداد أضيفت إلى أعداد الأشخاص المعوقين الذين لا يحصلون منها على حقوقهم المشروعة، حتّى في الجزء المتعلق بالطبابة والاستشفاء من القانون 2000/220 لا يعترف الضمان الاجتماعي بالتسعيرة التي تناسب الحاجات المتعلقة بالمُعينات والأجهزة التعويضية

التي يحتاجها الأشخاص المعوّقون، ولا تتفق الجهات الضامنة على تحديث أسعارها أو حتى توحيدها تلقائياً، وبالتالي هي مجمّدة وواقفة.

شكلت عناوين "التعويض العادل على الجرحى الذين استجبت لديهم إعاقات جراء الانفجار"، و"إلحاق جرحى الانفجار بجرحى المؤسسة العسكرية"، و"تغطية الفاتورة الصحية والتأهيلية لجرحى الانفجار كي يعودوا إلى مزاولة أعمالهم"... عناوين نضالية خلال الشهور الثمانية عشر الماضية. ولم تلق هذه النداءات آذان صاغية من البرلمان والحكومات اللبنانية المتعاقبة.

لذلك وقع العبء على الجريح المعوق وعلى ذويه في متابعة الملف الصحي، مع العلم ان معظم الجرحى ظهرت حاجتهم لعلاجات طويلة الأمد، لم ينظر إليها على أنها من تبعات الانفجار، واعتبرت وزارة الصحة أنها غير معنية بها، وبالتالي تمنعت عن تغطيتها. ولعبت بعض المؤسسات والجمعيات المدنية أدوارها مختلفة، كل واحدة حسب إمكانياتها وتوجهاتها وأولوياتها، في تغطية بعض الاحتياجات. وكان لا بد من طرق باب وزارة الصحة العامة في كل مرة يحتاج الجريح المعوق إلى طبابة أو استشفاء. ولم توجد هذه الوزارة مساراً واضحاً للجريح المعوق يسلكه للوصول إلى حقه المنصوص عليه في القانون 2000/220 بتغطية جميع احتياجاته الطبية والصحية والاستشفائية، بالإضافة إلى الأجهزة التعويضية والمعينات الطبية والأدوية.

2. ما قدمته وزارة الصحة العامة

خلال أقل من شهرين على الانفجار في المرفأ، كانت الهبات والمساعدات المالية والعينية للدولة اللبنانية، التي مرت عبر وزارة الصحة العامة، أو وزعها الجيش اللبناني قد بلغت مبالغ خيالية، ما

استدعى وزير الصحة أن يقدم كشفًا ماليًا بالأرقام، في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2020²، يشرح فيه بالتفصيل كيفية توزيع هذه المساعدات على المؤسسات الطبية، وأرفق كشفه بتقرير³. ولا يمكن الاطلاع على كيفية صرف كل مؤسسة طبية لهذه الهبات والمساعدات، إلا أن الواقع يشير أكثر من مرة، وعبر التواصل الذي اضطر فريق عمل برنامج الطوارئ للقيام به مع أكثر من حالة لوصول الجريح المعوق إلى الخدمة الصحية من المستشفيات أو مراكز الرعاية الأولية، يشير على الوساطات والاستنسابية في تقديم الخدمات، وعدم وجود رقابة أو شفافية في مرحلة تقديم الخدمة إلى مستحقها.

في الواقع، إن إجراء أي بحث على الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة العامة⁴، في ما يتعلق بجرحى انفجار مرفأ بيروت الذين استجبت لديهم إعاقات لا يجدي نفعًا ولا يأتي بأي نتيجة. وذلك لأن الوزارة من الأساس، أي منذ لحظة الانفجار في 4 آب 2020، لم تول مسألة متابعة حالات الجرحى وتطور هذه الحالات أي أهمية تذكر، كما لم تنشئ ملفًا خاصًا بكل جريح يظهر ما إذا كان قد تلقى الخدمة الطبية والاستشفائية وشفى، أم أن إعاقته دائمة قد استجبت لديه. إن وزارة الصحة العامة باعتبارها الوزارة المعنية مباشرة عن الملف الصحي للجرحى المعوقين يقع على عاتقها الجزء الأكبر من إهمال هذه الفئة من المواطنين.

² <https://www.moph.gov.lb/ar/Pages/126/41998/financial-statement-grants->

³ <https://www.moph.gov.lb/userfiles/files/News/Presentation%20of%20Financial%20Statement%20-%20How%20The%20Grants%20were%20Received%20and%20Distributed/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%B5%D9%84%20%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%87%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D8%AA%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A7%D8%AA%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9.pdf>

⁴ <https://www.moph.gov.lb/>

3. تقصير الحكومة كلل - عدم التغطية

على مستوى الجهوزية لم تكن وزارة الصحة بمستوى الاستجابة المطلوبة للتعامل مع آثار الانفجار، كما تبين. ويسهل من خلال تتبع الحالات أعلاه، ورصد واقع الجرحى الذين استجبت لديهم إعاقات جراء الانفجار، الوقوف على ما لم تقدمه الحكومة بوزاراتها المعنية، أي على التقصير في تمكين الجريح المعوق من الحصول على الخدمة الصحية من طبابة ودواء واستشفاء. ويمكننا هنا ملاحظة النقاط الآتية:

عدم القيام بمسح شامل للجرحى الذين استجبت لديهم إعاقات جراء الانفجار وتحليل بياناتهم للوقوف على احتياجاتهم الصحية المختلفة. وقد ترافق ذلك مع عدم فرض التغطية الصحية الشاملة للجرحى المعوقين سواء عبر قانون يلحقهم بجرحى المؤسسة العسكرية، أو مرسوم يسعى إلى تطبيق فعلي للقانون 2000/220 الذي تضمن التغطية الصحية الشاملة، وخدمات إعادة التأهيل على نفقة الدولة، كما اتبع القانون بتعميم من وزارة الصحة العامة في 7 كانون الثاني/ يناير 2010، وبتعميم وزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة في 29 تموز/ يوليو 2011، إلا أن واقع حصول الأشخاص المعوقين على الخدمات الصحية يبقى مزرئاً، بالرغم من الكلفة العالية على الصحة في لبنان فإن معايير التغطية متدنية. ومرد ذلك إلى:

- خضوع توفير الحصول على الخدمة للاستنسابية والواسطة وعدم تغطيتها من قبل الوزارة المعنية بنسب كبيرة. والتميز الواضح في التعامل مع الشخص المعوق أثناء إجراءاته للمعاملات المطلوبة. ما نتيجته عدم وصول نسبة كبيرة من الأشخاص المعوقين من حاملي البطاقة إلى هذه الخدمات إلا بعد دفعهم مبالغ طائلة.
- عدم توفير العلاج التأهيلي، الفيزيائي، أو الانشغالي، وغيره، لمن يحتاجه من الأشخاص المعوقين إلا بنسب متدنية وعدم توفير الكشف المبكر والتدخل المبكر الذي يشمل العائلة، ما نتيجته حرمان كثيرين

من التأهيل والعلاج إلا من يملك ثمن ذلك. كما أن إلزامية المكوث في المؤسسة أثناء تلقي العلاج تكرر العزل وتعطل حياة الشخص المعوق، وتصعب الحصول على الخدمة.

- عدم اعتبار بطاقة المعوق الشخصية كافية في جميع المعاملات، وطلب وثائق أخرى، بالرغم من أن نسبة من حصل على هذه البطاقة لا يتعدى 25 في المئة من مجمل الأشخاص المعوقين في لبنان. ما نتيجته فقدان القيمة القانونية للبطاقة، وعدم سعي غالبية الأشخاص المعوقين لاستصدارها.
- التساهل مع المستشفيات في معايير الوقاية بشكل واضح، وخاصة من حيث إدراج المعايير الدامجة فيها. ما نتيجته فقدان البيئة المثالية الملائمة للحصول على الخدمات الصحية داخل هذه المؤسسات.
- انعدام وجود أي أثر للتوعية المتعلقة بالخدمات، أو بتأهيل الكادر الطبي تجاه حاجات الأشخاص المعوقين. ما نتيجته عدم قدرة الجسم الطبي من التعامل مع الحاجات المختلفة، ما قد يتسبب بإعاقات مستجدة، أو تعدد العوق. ناهيك عن الأذى المعنوي والنفسي والإساءة الإنسانية.
- إن إضافة الجرحى المعوقين إلى قائمة الأشخاص المعوقين في لبنان يعتبر إجحافاً بحقهم، وإقراراً من الدولة اللبنانية بغيابها عن تغطية ملفهم الصحي.

رابعاً: توصيات تضمن الكرامة الإنسانية للجرحى المعوقين

- في المعلومات: إنشاء قاعدة بيانات كاملة تتعلق بجرحى انفجار مرفأ بيروت الذين استجدت لديهم إعاقات، والأشخاص المعوقين الذين تضرروا جراء الانفجار، وتحليل بياناتهم للاطلاع على احتياجاتهم.
- تغطية كامل الفاتورة الصحية من طبابة واستشفاء ودواء، وأجهزة تعويضية وأطراف اصطناعية ومعينات طبية لجرحى الانفجار، مع مفعول رجعي، أي أن تُغطى الأكلاف التي دفعها الجريح منذ 4 آب 2020.
- التعويض العادل عن خسائر وأضرار لحقت بأجسام جرحى الانفجار وممتلكاتهم ومصادر أرزاقهم وأشغالهم، بمبالغ مالية وفق دراسة محدثة.

ملحق (1)

في التدخل والحاجات

تبين نتيجة الزيارات الميدانية والمنزلية وعشرات المقابلات التي أجراها فريق برنامج الطوارئ بمشاريعه المتعددة أن 242 شخصا معوقا تضرروا بشكل مباشر أو غير مباشر من انفجار المرفأ، وأن 24 شخصا معوقا في محيط مكان الانفجار لم يتضرروا، وأن 73 شخصا تقسموا بين أشخاص باتت لديهم إعاقات دائمة جراء الانفجار (51 شخصاً قيد المتابعة المباشرة من الاتحاد) و44 شخصا تضررت أعمالهم مصادر أرزاقهم.

وقد استطاع الاتحاد تقديم خدمات متخصصة مجانية ومعينات طبية وأجهزة ومساعدات نقدية مباشرة وخدمات أخرى، كان مجموع المستفيدين منها 191 شخصا، توزعوا كالتالي: 17 شخصا استفادوا من جلسات العلاج الانشغالي، 22 من العلاج الفيزيائي، 15 من جلسات العلاج النفسي، 37 من الاسعافات النفسية الأولية والدعم النفسي الاجتماعي، 68 شخصا استفادوا من المساعدات النقدية، و32 شخصا استفادوا من الدعم في مجال العمل ليعودوا إلى الإنتاج والاستقلالية المادية. كما يتابع الاتحاد حالات مازالت تستدعي عمليات جراحية واستشفائية، بالإضافة إلى إحالة عدد من الأفراد إلى جمعيات ومؤسسات أخرى.

إلا أن الحاجات لا تزال كبيرة فإن الأشخاص الـ 191 المستفيدين من بعض الخدمات من أصل 242 شخصا تضرروا بالانفجار لم تشبع احتياجاتهم. وتلحظ البيانات أن 48 من المستهدفين بحاجة إلى مساعدات مستمرة لواقعهم الاجتماعي والمعيشي الصعب للغاية. ولا يخفى أن استقرار الجريح المعوق أو المعوق المتضرر من الانفجار في منزله، وتأمين دخل أو مصدر رزق له قد يمكنه من تغطية جزء من متطلباته الصحية في الدواء والطبابة والاستشفاء، كما في التأهيل.

وفر برنامج الطوارئ أشكالاً مختلفة من الدعم للأشخاص المعوقين المتضررين بانفجار، وللأشخاص الذين استجبت لديهم إعاقات. واستفاد من الدعم المتخصص الأشخاص الذين تضررت أعمالهم فوفر لهم الاتحاد برنامج تدريب سريع ودعم عيني لمساعدتهم في إعادة البناء أو التقليل من خسائرهم، وكان هذا التدخل قد تم على ثلاث مراحل وشمل الخدمات التالية: جمع المعلومات وتحليلها، خدمات تأهيل، تأمين المعدات الطبية، التشبيك والإحالة.

في المحصلة يتابع فريق الاتحاد عبر عدد من المشاريع أشخاصاً لديهم إعاقات مختلفة جراء الانفجار، ويتكفل ببعض بملفاتهم الصحية وبعض العمليات الجراحية المطلوبة، بالإضافة إلى تزويد أسرهم بالحصص الغذائية وحصص التنظيف والعناية الشخصية، كما يؤمن مبالغ مالية نقدية لحاجات محددة. والعمل متواصل معهم من خلال جلسات الدعم النفسي والتطوير العيني لمشاريع منتجة بما يضمن استقلاليتهم المادية.